

الجيد ويجعله عبداً يملكه مع أنه لا يجعله ذلك لكونه منه  
 إذا وضعت له مدة محتملة كونه من كل واحد منهما فيجب عليه  
 الاعتناء من وطبها خوفاً من هذا المخطور فهذا هو الظاهر  
 في معنى هذا الحديث وقال القاضي عياض معناه الإشارة  
 إليه أنه قد يسمى الخبير بنطفة هذا الساجي فيصير مشارفاً  
 فيه يتمتع الاستخدام فالله وهو نظير الحديث الآخر من كان  
 يومئذ يسهل واليوم الآخر فلا يسهل ما ولد غيره هذا كلام  
 القاضي وهذا الدعوى له صغيف أو باطل وكيف ينظم التورث  
 مع هذا التاويل بالصواب ما قدمناه وأما علم فإنه النورث  
**عن عائشة** قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة الرضاعة بفتح الراء  
 والرضاعة بفتح الراء وكسرها وقد رضع الصبي أمه بكسر الضاد  
 يرضعاً بفتحها رضاعاً قال الجمهوري ويقول أهل نجد رضع  
 يرضع بفتح الراء في الماضي وكسرها في المضارع رضعاً كضرب  
 يضرب ضرباً وارضعته أمه وأمه امرأة مرضع أي لها ولد ترضعه  
 فأن وصفتها بارضاعه فكن مرضوعةً بالهاء وأمه أعلم  
 قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من  
 الولادة هذا الحديث كثيره من احاديث اليا بمتففة  
 على ثبوت حرمة الرضاع واجتمعت الامة على ثبوتها بين  
 الوضيع والرضوعة وأنه يصير ابنها يحرم عليه نكاحها  
 ابدان يجعل له النظر اليها والحلوة بها والمسافة ولا يترتب  
 عليه

عليه احكام الامومة من كل وجه فلا يتوارثان ولا يجب  
 على كل واحد منهما نفقة الآخر ولا يفتق عليه بالملك  
 ولا ترد شهما ذنبه له ولا يمتثل عنها ولا يمسقط عنها الفضا  
 يقتله فيما كالا جنبيين في هذه الاحكام واجمعوا ايضا على  
 انتشار الحرمة بين المرضعة واولاد الرضيع واولاد المرضع  
 وانه فذلك كولدها من النسب للاحاديث واما الرجل  
 المنسوب ذلك اللبن اليه لكونه زوج المرأة او وطبها  
 لك او شبيهة فذهبتا ومذهب العمل كافة ثبوت  
 حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع وبصير ولد له واولاد  
 الرجل اخوة الرضيع واخواته ويكون اخوة الرجل اعمام  
 الرضيع واخواته عماته ويكون اولاد الرضيع اولادا  
 للرجل ولم يخالف في هذا الا اهل الظاهر وابن عليه فتاوى  
 لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل وبين الرضيع ونقله  
 الماوردي عن ابن عمر وعائشة واحتجوا به بنو له  
 تعالى وامهاتكم اللائي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة  
 ولم يذكر البنات والعمه كما ذكرهما في النسب واجتمع الجمهور  
 بالاحاديث الصحيحة الصحيحة في عم عائشة وعم حفصة  
 وقوله صلى الله عليه وسلم مع اذنه فيه انه يحرم من  
 الرضاعة ما يحرم من الولادة واجابوا بما احتجوا به من  
 الاية انه ليس فيها نص باباحة البنات والعمه ونحوهما  
 لان ذكر الشئ لا يدل على سقوط ما سواه لولم يعارضه

Copyrighted by King Fahd University